



UN LIBRARY

SEP 28 1977

Distr.
GENERAL

A/31/483

19 September 1977

ARABIC

ORIGINAL : RUSSIAN

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦٦ من جدول الأعمال

الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة

رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم البيان المشترك الصادر عن وفود كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، وهو البيان الذي أدليت به في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتمميم البيان المشترك المرفق باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٦ من جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين .

(توقيع) اليكساندر يانكوف

نائب وزير الخارجية

والممثل الدائم لجمهورية بلغاريا الشعبية

لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مشترك صادر عن وفود كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية
بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكية
الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية منغوليا
الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، في الدورة الحادية
والثلاثين المصانة للجمعية العامة بشأن البنود ٦٦ من
جدول الأعمال

١ - ان إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ، وإزالة التمييز
المنصري والتحكم وعدم التكافؤ من هذه العلاقات ، فهي من المتطلبات الكبرى للأرضة الحديثة .
ونتيجة للانفراج الذي تحقق في السنوات الأخيرة وأخذ يحتل مكانه كعامل من عوامل تنمية العلاقات
الاقتصادية الدولية ، تفتحت فرص جديدة لتحويل النظام الرأسمالي البالي المتضلل في التقسيم
الدولي للعمل الذي تم فرضه في أيام الاستعمار . وقد انعكست هذه الفرص الجديدة في الاعلان
وبرنامح العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها
الاقتصادية ، التي اعتمدها الامم المتحدة .

وتتضمن هذه الوثائق المبادئ التي تشمل الشروط الهامة للنجاح في إعادة تشكيل العلاقات
الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل . وان حالة الانفراج ، والحفاظ على السلم ،
وتعزيز الامن الدولي ، والتقدم في مجال نزع السلاح ، هي وحدها الكفيلة بتنمية التعاون الاقتصادي
الدولي لمصلحة جميع الدول . وتتسم مشكلتي التنمية ونزع السلاح بالترابط الوثيق ، بحيث ان اتخاذ
تدابير فعالة في مجال نزع السلاح يؤدي الى تسهيل عملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية
الدولية ، وإتاحة موارد هامة للتنمية الاقتصادية لجميع البلدان .

٢ - وان ما تم ، لأول مرة في التاريخ ، من إقامة نوع جديد من العلاقات المتكافئة حقا وذات
المنفعة المتبادلة داخل نطاق المجتمع الاشتراكي ليشكل مساهمة حاسمة في إعادة تشكيل العلاقات
الدولية برمتها . والبلدان الاشتراكية تؤيد إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعكس مطالب البلدان
النامية بإدخال تغيير جذري على أسس علاقاتها الراهنة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو .
وذلك يعني ، قبل كل شيء ، انه ينبغي توسيع عملية إنهاء الاستعمار لتشمل المجال الاقتصادي ،
وانهاء ما تقوم به الشركات الاحتكارية الامبريالية عبر الوطنية من تحسّفات ، وما تقوم به البلدان
الرأسمالية المتقدمة النمو من استغلال للموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية .

- ٣ - وتبني البلدان الاشتراكية علاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية على أساس المراعاة الدقيقة للمساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . فلقد قدمنا مساعدة شاملة للبلدان النامية ، وسنواصل تقديم مثل هذه المساعدة ، وذلك في أشكال تتفق مع النظام الاجتماعي الاشتراكي ومع مصالح البلدان النامية نفسها . ونحن نقصد بذلك المساعدة الحقيقية وليس الأنشطة الاقتصادية التي تمارس في البلدان النامية والتي تتصل في الواقع بتشجيع رأس المال الخاص الاجنبي وترى الى الابقاء على التخلف الاقتصادي وتعزيز سياسة الاستثمار في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية .
- ٤ - ولا يمكننا أن نقر محاولات تشويه الواقع والتي لا تستند الى أى أساس ، والتي ترى الى اشراك المجتمع الاشتراكي في مخطط تقسيم البلدان ما بين غنية وفقيرة ، فتضع بذلك البلدان الاشتراكية على صعيد واحد مع الدول الامبريالية من حيث المسؤولية التاريخية عن التخلف الاقتصادي للبلدان النامية ، وعن آثار القهر الاستعماري ، واستمرار الاستغلال الاستعماري الجديد لهذه البلدان . فليس هناك أساس ، ولا يمكن أن يكون هناك أساس ، لتحميل البلدان الاشتراكية مسؤولية ما للآثار المترتبة على الاستثمار ، أو مسؤولية ما لحق بالبلدان النامية من آثار ضارة نتيجة التفاوت الذي مازال قائما في العلاقات الاقتصادية ، أو مسؤولية العبء الثقيل الناتج عن أزمة الاقتصاد الرأسمالي .
- ٥ - وهذه الاعتبارات الأساسية الاتفة الذكر هي التي تحدد موقفنا تجاه مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية .
- لقد عقد مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي خارج نطاق الامم المتحدة وكان بطبيعته محدود الطابع . ونحن على اقتناع بأن النتائج والتقديرات الواردة في مشروع القرار المذكور لا تشكل خطوة الى الامام بالمقارنة مع الوثائق الهامة التي اعتمدتها الامم المتحدة في السنوات الأخيرة ، كميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما أن مشروع القرار ينفل الاشارة في الواقع الى العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة جذرية على أساس ديمقراطي ، ألا وهي موقف الدوائر الاحتكارية في الدول الرأسمالية . ولا يمكننا ان نتوقع ان هذه الدوائر سترغم على التخلي عن موقفها عن طريق أى نوع من المفاوضات التي تجرى في مجموعات محدودة النطاق ، وان أضفنا على أجهزة تلك المفاوضات مظهر المساواة الزائف . ذلك ان بلداننا لم تخالجها مطلقا أية أوهام تتصل بما يمكن ان يتحقق في محادثات محدودة النطاق من تقدم ملموس بشأن القضايا الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . وليس خافيا على أحد ان البلدان الاشتراكية لم تشترك في مؤتمر باريس وانها لا تعتبر نفسها ملزمة بقراراته بأى شكل .
- ٦ - وقد تجاوزت وفود البلدان الاشتراكية مع الطلب الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين بأن

يعتمد دون تصويت مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية . ونحن نشارك البلدان النامية كثيرا من نواحي القلق التي أعربت عنها في مشروع القرار، كما نؤيد مطالبها العادلة الموجهة إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو . بيد أن ذلك لا يعني أننا نوافق على جميع أحكام مشروع القرار . فنحن نؤيد ما ورد في المشروع عن المشاكل المتصلة بالتعاون الاقتصادي بقدر تمشيده مع الموقف العام الذي تتخذه البلدان الاشتراكية تجاه تلك المشاكل ، والذي أوضحته مرارا فسي بياناتها المشتركة في الامم المتحدة .

٧ — وتسعى البلدان الاشتراكية في دأب الى تحقيق إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ، والى ازالة التمييز المنصرى والتحكم وعدم المساواة من تلك العلاقات . ومن المعلوم جيدا ان بلداننا قدمت مقترحات محددة بهذا الشأن في الامم المتحدة وغيرها . وسوف تواصل البلدان الاشتراكية انتهاج هذه السياسة الأساسية البناءة .

— — — — —